

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jammal

ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 36

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ ام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا غا و نصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفا

• هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية •

القسم القضائي

﴿ ١٠٢ ﴾

استئناف مصر ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠
النيابة العمومية « ضد » محمد حسن علي
التزوير في الاوراق الرسمية
ليس من المحتم ان يكون التزوير في الاوراق
الرسمية قد فعله الموظف المحرر للورقة الرسمية
حتى يحل العقاب بل يكفي أن يكون الموظف
مختصا بتحرير الورقة الرسمية التي انما اشخاص غير
موظفين على تزويرها بكتفيه من كفيات التزوير
مثل ابدال شخص بآخر أو تسمية شخص باسم
آخر في عقد رسمي

دائرة الجنيح والجنابات المشكلة تحت رئاسة
حضرة محمد مجدي بك وبحضور حضرات
مستر دبرو غلو ومستر اولند قضاء وعلي بك
أبو الفتوح وكيل النيابة واحمد حسين افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٠ - ٧٥٧ سنة
١٩٠٠ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٨٧٣ سنة
١٩٠٠

ضد

محمد حسن علي عمره ٣٥ سنة حلاق

مولود بابي قبر

احمد عثمان عمره ٣٠ سنة حلاق مولود
بناحية الغزالي ومقيم بكفر الحاج عمر
ابراهيم مطاوع عمره ٧٠ سنة فلاح مقيم بكفر
الحاج عمر
يوسف سامان عمره ٥٨ سنة عمدة كفر
الحاج عمر

صالح ابراهيم عمره ٥٥ سنة شيخ بلد مولود
ومقيم بكفر الحاج عمر
محمد الاسدي محمد علي عمره ٥٣ سنة خردجي
مولود ومقيم بكفر الحكماء بالقازيق
محمد بنجيت عمره ٣٥ سنة حالي مولود
بمصر سكنه حربة ابراهيم بك خلوصي

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة الرئيس
وطلبات النيابة العمومية واقوال المتهمين والمحامين
عنهم والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانونا
النيابة اهتمت المذكورين بالاشتراك في تزوير
اشهاد شرعي بمحكمة أبي كبير الشرعية في يوم
١٠ مارس سنة ٩٩ وذلك بحضور الثلاثة الاول
منهم امام تلك المحكمة وزعم الاول انه ابن حسن
اغا اورفلي وانه وارثه الوحيد وشهادة الآخرين
له بذلك وتسجيل الانسب التابعين لهم ارتكاب
هذه الجريمة بتقديم شهادة مهمل للمركز بناء على طلب
المحكمة الشرعية وتقديم اخرى من أولها للمركز
بناء على طلب المديرية بان محمد حسن علي هو
الوارث لحسن اغا اورفلي دون غيره وارشاد

الآخرين الى كيفية ارتكاب الجريمة المذكورة
ومحكمة القازيق الاهلية حكمت بتاريخ ١٣
مايو سنة ٩٠٠ عملا بالمادة ٢١٠ جنابات حضوريا
ببراءة المتهمين ورفع المصاريف على الحكومة
ونبابة المحكمة المذكورة استأنفت هذا
الحكم وبجلسة اليوم المحدد لنظر هذه القضية
طلبت نيابة الاستئناف تطبيق المادة ١٨٩ وطلب
المحاميان عن المتهمين براءتهم

من حيث أن أحمد عثمان و ابراهيم مطاوع
شهدا بانهما توجهوا الى المحكمة الشرعية واكدوا
هناك ان محمد حسن علي هو ابن حسن اغا
اورفلي وانه الوارث له الوحيد بقصد اثبات
وراثته في اعلام شرعي وذلك في ١٠ مارت
سنة ١٩٠٠

وحيث أن ابراهيم علي حسن اكد أن
محمد حسن علي هو الذي باع له الانثى عشر
فداناً الخلفه عن حسن اغا اورفلي واتصف
بصفة وارثه الوحيد وانه هو الذي توجه المحكمة
الشرعية واثبت فيها تأكيد ابراهيم مطاوع وأحمد
عثمان انه ابن حسن اغا اورفلي ولا وارث له غيره
وحيث ان بصمة الحتم المنسوبة لمحمد حسن
الموجودة على دفتر المحكمة الشرعية بصحيفة ٣٤
بتاريخ ١٠ مارس سنة ٩٠٠ هي مضاهية للحتم
الذي مع محمد حسن المذكور بضمانه محمد علي
الاسدي وقد اكد الختام ان محمد حسن والاسدي

هما اللذان حضرا له من أجل تفتش ذلك الختم
وحيث ان احمد عثمان ومطاوع معترفان
بالشهادة على وراثة محمد حسن عليي وأههما اخذا
اجرة عن ذلك وقد اتضح أنهما متحذان مع
محمد حسن والعمدة يوسف سليمان وشيخ البلد
صالح ابراهيم على التزوير في الاعلام بثبوت
وراثة بمجمله بدل ابن اورفلي الحقيقي
وحيث أن العمدة معترف بأنه افاد المحكمة
الشرعية بواسطة المركز بان محمد حسن عليي
هو ابن حسن اغا اورفلي وأنه الوارث الوحيد
له وظهر ان ابنه قد حصل على عقد بثلاثة أفدنة
من الاطيان التي اشتراها ابراهيم علي حسن
من المتهم الاول المذكور
وحيث أن صالح ابراهيم قد ختم أيضاً مع
العمدة على تلك الافادة وهي مؤرخة في ١٨
فبراير سنة ٩٧

وحيث ان الاعلام الشرعي قد صدر بناء على
قول ابراهيم مطاوع واحمد عثمان وعلى كتابة
يوسف سليمان وصالح ابراهيم المؤرخة في ١٨
فبراير سنة ٩٧ وقد اتضح ان المتهمين كانوا
متحذين جيماً على تزوير اعلام شرعي بثبوت
وراثة محمد حسن عليي من حسن اغا اورفلي
وجمله وارثه الوحيد مع علمهم باقتراء ذلك
وقد تم لهم ذلك في ٧ مارس سنة ٩٩ بارشاد
واعانة محمد علي الاسدي ومحمد نجيب

وحيث انه ثبت أيضاً من اقوال المتهمين
والشهود الذين سمعوا في هذه الدعوى بان محمد
علي الاسدي ومحمد نجيب كانا يرشدان المتهمين
على كيفية الحصول على ورقة رسمية وهي الاعلام
الشرعي لثبوت وراثة محمد حسن من حسن اغا
اورفلي وأههما كانا يتوجهان مع مطاوع وعثمان
ومحمد حسن الى المحكمة الشرعية وقد ظهر
أنهما تداخلا مع محمد حسن المتهم في بيع الاتي
عشر فدناً لنفسهما وآخرين واستفادوا بقيمة
التمن اضراً بآخرين ثم عملاً على بيعها أيضاً
الى ابراهيم علي حسني وتمهد الاسدي بأبواب
وراثة محمد حسن الى صاحب الارض الاورفلي
وباحضار محمد حسن وقت طلبه

وحيث انه لا محل للقول بان لا تزوير ولا
ضرر لان الاعلام هو في الحقيقة ورقة محررة
عن يد قاضي مختص بتحرير ما فيها وقد اوتي
لمحمد بصفته وارثاً لتوف عن غير وارث
وشهدت بذلك شهود الورقة واكد ذلك يوسف
سليمان وصالح بورقة رسمية حرراها لتكون
ضمانة للقاضي الحاصل على يده تحرير هذه الورقة
وكل ذلك باعانة وارشاد الاسدي ونجيب

وحيث ان الحكمه لحقها ضرر مادي في
نزع الارض من مستأجرها وتسليمها الى ابراهيم
حسن بزعم انه شار من ابن المالك الحقيقي للارض
ويهمها أيضاً ان تكون الاوراق الصادرة منها
كالاعلام الشرعي صحيحة لاشبه فيها ولا فيماورد
فيها وان تكون مثبته لما هو مؤكد بها من الاقوال
والاحوال وكذلك دفتر المحكمة الشرعية الذي
تسجلت به صورة الورقة المذكورة وختمها محمد
حسن ومطاوع وعثمان واحمد علي

وحيث انه من الخطأ ان يقال بان التعبير
من الاشخاص للجنة أو استبدال الواحد
بالآخر في عقد ما ليس بتزوير فان ذلك وارد
بالنص في مواد التزوير من المادة ١٨٩ من
قانون العقوبات

وحيث انه ليس من المحتم ان يكون التزوير
قد فعله وأنتم الموظف المحرر للعقد ويكفي ان
يكون الموظف مختصاً بتحرير العقد الذي اتحد
المتهمون على تزويره بصفة من صفات التزوير
ومن ضمنها ابدال الشخص بآخر او تسمية
الواحد باسم غيره في عقد رسمي وحيث قد
أخطأت المحكمة الاولى أيضاً فبما ذهبت اليه من
تبرئتها للمتهمين

وحيث انه ثبت للمحكمة ان محمد حسن
ومطاوع واحمد عثمان هم الفاعلون الاصليون
لتزوير الاعلام الشرعي الصادر في ١٠ مارس سنة
٩٩ بمجملهم محمد حسن الوارث الوحيد لحسن
اغا اورفلي وهو غير الحق وان يوسف سليمان
وصالح ابراهيم هما شريكان لها بالتأكد في كتابة
رسمية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ٩٧ ان محمد حسن
هو الوارث الوحيد لحسن اغا اورفلي وان

الاسدي ونجيب ارشدا جميع المتهمين على
طريقة التزوير واعاناهم بالحضور معهم في
المحكمة الشرعية في ذلك اليوم أيضاً
وحيث ان الفعل الذي حصل من المتهمين
مذكور بالمادة ١٨٩ عقوبات ومعاقب عليه
بالمادة ١٩٠

وحيث انه يجب مراعاة المادة ٦٧ و ٦٨
بالنسبة للمشتريين في العقوبة

وحيث ان المحكمة اعتبرت مبدأ العقوبة
السجن وقد ظهر لها من احوال الدعوى وحالة
المتهمين ما اوجبها الشفقة بالمتهمين ومعاملتهم
بمقتضى الوجه الخامس من المادة ٣٥٢ عقوبات

وحيث ان المادة ٢٠ و ٤٩ و ٢٤ عقوبات
يلزم تطبيقها

وحيث ان لا محل لوجه الدفع المقدمة من
المتهمين ويجب رفضها

فبناء عليه

وبعد الاطلاع على المواد ١٩٠ و ٦٧ و ٦٨
و ٣٥٢ فقرة خامسة و ٢٠ و ٤٩ و ٢٤ عقوبات
ونصوصهم

حكمت المحكمة حضورياً بالغاء الحكم
المستأنف وبمحس كل واحد من المتهمين ستة اشهر
بخصم لهم حبسهم الاحتياطي وبالزامهم بالمصاريف
طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

﴿١٠٣﴾

قنا جنائي استئنافي ٢٩ اكتوبر سنة ٩٠٠
استئناف الاحكام الغيابية

النيابة العمومية ضد محمد حسين عمير
استئناف الاحكام الغيابية

١ - المادة ١٣٠ جنائيات فرضت مدة ثلاثة
ايام لتقديم المعارضة في الاحكام الغيابية وذلك بعد
اعلان الحكم الغيابي الى المحكوم عليه

٢ - نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧٧
جنائيات على ميعاد تقديم الاستئناف في الاحكام الغيابية
فقررت انه يتسدى من اليوم الذي لا نكون فيه

الذي يرفع عن الاحكام الغيابيه قبل مضي مدة المعارضة وبعضها تقبله وتعتبر رفعه قبل مضي مدة المعارضة تنازلاً عن الطعن في الحكم بطريق المعارضة كما حكمت بذلك محكمة النقض والابرار ومن حيث ان بمراجعة التشريع الفرنسي في هذه المسألة اتضح للمحكمة من عبارة المادتين (١٧٤ و ٢٠٣) من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ان الشارع الفرنسي لم يضيق على المتهم المحكوم عليه غيابياً في طرق الطعن في الاحكام الغيابيه كما ضيق عليه الشارع المصري وذلك لان الشارع الفرنسي نص في المادة (٢٠٣) ما معناه (ان تقديم الاستئناف في الاحكام الغيابيه يكون بعد مضي عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه) اما الشارع المصري فغير تمييزاً مخالفاً بالمره يدل على انه اراد مخالفة الشارع الفرنسي مخالفة صريحة حيث قال في المادة (١٧٧) من اليوم الذي تصير فيه المعارضة غير مقبولة والفرق بين الفرضين ظاهر - وقد ذكر الشارح (جاروه) في العبارة (٦٣٥) من مختصره ما معناه (ان الايام الباقية من مدة المعارضة في المواد المدنية والتجارية تمنع تقديم الاستئناف الصحيح عن الاحكام الغيابيه عملاً بالمادة (٤٤٣) مرافعات فرنساوي اما في الجنايات فالامر على خلاف ذلك اذ يجوز للمتهم المحكوم عليه غيابياً ان يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر عليه في الغيبة قبل انتهاء مدة المعارضة لان القانون جعل له الخيار ضمناً في اتخاذ أحد الطريقين اما المعارضة أو الاستئناف اذ لم يقل في عبارة المادة (٢٠٣) جنابات ما قاله في عبارة المادة (٤٤٣) مرافعات بوجوب انتظار آخر مدة المعارضة لتقديم الاستئناف عن الاحكام الغيابيه المدنية والتجارية

ومن حيث ان عبارة الشارع المصري في المادة (١٧٧) جنابات تماثل عبارته في المادة (٣٥١) مرافعات فينتج من ذلك ان الشارع المصري تميم مخالفة الشارع الفرنسي في هذه المسألة بعبارة جاءت ابلغ من عبارة الشارع الفرنسي اذ انه بالتأمل في عبارة الشارع

حصل يوم اعلانه بالحكم الغيابي اي قبل مضي مدة المعارضة

ومن حيث ان المادة (١٣٠) من قانون تحقيق الجنايات جملة لتقديم المعارضة في الاحكام الغيابيه مدة ثلاثة ايام بعد اعلان الحكم الغيابي الى المتهم المحكوم عليه

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ جنابات نصت عن ميعاد تقديم الاستئناف في الاحكام الغيابيه الصادره من المحاكم الابتدائية بالعبارة الآتية وهي (يتبدى هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيابياً فلا يتبدى فيما يتعلق بالتمهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة)

وحيث يفهم من هذه العبارة ان استئناف الاحكام الغيابيه من التهم لا يتبدى ميعاده الا بعد مضي مدة المعارضة وصيرورتها غير مقبولة

ومن حيث ان هذا الاستنتاج مؤيد بنص المادة (٣٥١) من قانون المرافعات وهو (لا يقبل استئناف الاحكام الصادره في الغيبة ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً)

ومن حيث ان المحكمة من منع تقديم الاستئناف قبل مضي مدة المعارضة غير خافية وهي منع مخطي درجات المحاكم التي رسمها القانون لسير الدعاوي ورغبة الشارع في عدم تعدد طرق الطعن في الاحكام الغيابيه ومنع المحكوم عليه من اتخاذ ما يتخاره من طريق المعارضة او الاستئناف او اتخاذها في آن واحد ولو كان الشارع يقصد خلاف ذلك لما قال في المادة (١٧٧) جنابات (الا من اليوم الذي تصير فيه المعارضة غير مقبولة) ففهم من ذلك ان قبول الاستئناف متوقف على عدم قبول المعارضة بمضي ايامها ولصرح بعبارة أخرى خالية عن قابلية وعدم قابلية المعارضة مثل قوله (يتبدى الاستئناف في الاحكام الغيابيه بعد اعلان الحكم للمتهم بميعاد كذا يحسب من يوم اعلان الحكم الغيابي اليه) ومن حيث ان المحاكم ذهبت في هذه المسألة مدنيين متافضين فبعضها ترفض الاستئناف

المعارضة مقبولة وهذا النص يفهم منه صراحة انه لا يجوز للمحكوم عليه ان يتجنى الى الدرجة الاستئنافية متى كان محكوماً عليه غيابياً الامتى مضت مدة المعارضة وليس للمحكمة الاستئنافية ان تقبل الفصل في استئنافه ولو وافقته النيابة مادامت المعارضة جائزة

بجلسة استئناف الجنب المتعذر علناً بسراي المحكمة في يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر سنة ٩٠٠ و ٥ رجب سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة محمد حافظ افندي رئيس المحكمة وبحضور حضرتي عبد الرحيم احمد بك ومود جعفر افندي القاضيين وحضرة محمد كامل عباس افندي مساعد النيابة ورجب سامان افندي كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٩٠ المقيمة بجدول المحكمة بنمرة ٤٩٢ سنة ٩٠٠ ضد

محمد حسين صدير صناعته اجري مولود مقيم بالخادمة وعمره ٤٠ سنة بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

حيث ان نيابة دشنا الجزئية اتمت محمد حسين صدير بالهروب من تحت المراقبة وطلبت عقابه بالمواد (١١ و ١٤) من لائحة المتشردين و ٥٥ عقوبات ومحكمة دشنا الجزئية حكمت بحكم غيابياً في ٤ نوفمبر سنة ٩٩ بمعاينة المتهم بالحبس مدة شهر والزمت بالمصاريف وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٠٠ اعلن هذا الحكم للمتهم نفسه فرفع عنه استئنافاً يوم اعلانه وتقدمت القضية الى هذه المحكمة الاستئنافية لظورها بجلسة هذا اليوم وحيث ان المتهم حضر وطلب طلباته معتذراً بضيق المعاش في البلد الموضوع فيه تحت المراقبة والنيابة العمومية طلبت تأييد الحكم المستأنف اثبتت التهمة على المتهم لاعترافه واورت انها توافق على تقديم هذا الاستئناف ولو انه حصل قبل مضي مدة المعارضة لانه يعد تنازلاً عنها وهو مقبول

ومن حيث ان الاستئناف المرفوع من المتهم

منها مدة حبسه الاحتياطي وألزمته بمصاريف بمصاريف الدعوى وان لم يدفعها طوعاً يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات المعدلة

والمحكوم عليه استأنف هذا الحكم بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ وكذلك النيابة استأنفته بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى طلبت نيابة الاستئناف تطبيق المواد ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ عقوبات

ومحكمة الاستئناف الاهلية حكمت بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠ قبل الفصل في الموضوع بسماع شهادة انطون افندي طيب قسم طنطا وعينت جلست ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٠ لسماع شهادته وابتقت الفصل في المصاريف وعلى النيابة اعلانه وفي اليوم المحدد حضر الشاهد المذكور وبعد سماع شهادته صممت النيابة على اقوالها والحامي طلب براءة المتهم

وحيث ان الاستئنافين المرعوعين من النيابة والمتهم تقدموا في الميعاد القانوني

وحيث انه ثبت تجارى المتهم على تزوير بوليسه من بوالس السكة الحديد بمحطة الجيزة نمرة ٣٧ واستعمالها مع شخص آخر غير معلوم بكيفية استحصاله بطريقة اختلاس على بوليسه خالية الكتابة من دفتر البوالس الموجودة بمحطة الجيزة المهوره باختام المصلحة وكتب فيها ما يفيد شحن ٢٨٤ كيس قطن وزن ٥٣٦٤٠ كيلو جرام باسم الخواجه يعقوب جوهر وشركاه بدمهور دفع عنها مبلغ ١١ جنيه و ٣٧٠ مليم استلمه شخص اسمه فوزي وتوجه بالبوليسه المذكوره الى دمنهور وقابل محمد مصطفى شريك الخواجه يعقوب جوهر في ليلة ١٦ فبراير سنة ٩٩ ومعه هو وزميله عينة من القطن وادعى انهما من جهة الجيزة وسميا انفسهما باسماء غير حقيقية وتجارا مع محمد افندي مصطفى وشريكه على الثمن وتم الاتفاق على سعر القطن ٧٣٠ وطلبا استلام مبلغ ٣٩٠ جنيه مقدماً من أصل الثمن ووعدهم صاحب الواور بدفع ٣٥٠ جنيه فقط وتحررت الشروط بذلك وقبل دفع المبلغ

١٠٤

استئناف مصر جنائي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٠
النيابة العمومية « ضد » عبد الحليم محمد
المصلحة الاميرية والسكة الحديدية
ليست مصلحة السكة الحديد المصرية مصلحة خصوصية مثل غيرها من شركات النقل بل هي لكونها مملوكة للحكومة تعتبر مصلحة عمومية اميرية وعليه فان التزوير في دقارها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنج والجنابات
المشكلة تحت رئاسة حضرة محمد مجدي بك وبحضور حضرات يوسف شوقي ومستر هالتون قضاة ومحمد سمودي افندي وكبل نيابة واحد حسين افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٧٧٥ سنة ١٩٠٠
المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٩٠٣ سنة ١٩٠٠

ضد

عبد الحليم محمد خالي صناعه الآن
حضر للمحاماه عنه أبو شادي بك

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة يوسف شوقي بك وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم والحامي عنه والاطلاع على أوراق القضية والمداوله قانوناً

النيابة العمومية اتهمت المتهم بتزوير بوليصه من متعلقات السكة الحديد بمحطة الجيزة نمرة ٣٧ واستعمالها مع شخص آخر غير معلوم من النصب والشروع بها على محمد مصطفى افندي والخواجه يعقوب جوهر التجار بدمهور ليتحصلا بها على مبلغ مائتين وخمسين جنيه وذلك في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٠ ومحكمة اسكندرية الاهلية حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ عملاً بالمواد ١٩٣ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات و ٢١١ جنابات حضورياً على عبد الحليم محمد بالحبس ثلاث سنين مخصم

المصري في المادة (١٧٧) جنابات يرى ان الشارع لم يذكر وجوب اعلان الحكم النهائي لاجل حساب المدة التي تجوز فيها المعارضة واكتفى بذكر قابلية وعدم قابلية المعارضة لرفع الاستئناف عن الاحكام النيابية ومفهوم من ذلك وجوب اعلان الحكم النهائي لاجل حساب مبدأ المعارضة ووجوب انتظار مضي مدة المعارضة لتقديم الاستئناف اما عبارة الشارع الفرنسي قفد وجوب الاعلان صراحة وجواز تقديم الاستئناف قبل مضي مدة المعارضة ضمناً

ومن حيث ان المحكمة ترى ان المذهب القائل بجواز رفع الاستئناف قبل مضي مدة المعارضة موافق للقانون الفرنسي لكن مخالف للقانون المصري الذي لولا انه يقصد منع تقديم الاستئناف قبل مضي مدة المعارضة لما ذكر المعارضة وقبولها وعدم قبولها في المادة (١٧٧) الخاصة بالاستئناف

ومن حيث انه يجب والحالة هذه عدم جواز رفع هذا الاستئناف المقدم من المتهم لانه تقدم قبل مضي مدة المعارضة

ومن حيث ان هذه المخالفة تمس بالمسائل النظامية فيجوز للمحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو اتفق الاخصام على خلاف ذلك

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة (١٧٧) جنابات التي نصها (بطلب الاستئناف من المحكوم عليه والاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنيه والمدعي بالحقوق المدنيه ورئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة أيام بالاكثر والاسقط الحق فيه ويبتدىء هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيباً فلا يبتدىء فيما يتعلق بالتمهم الا من اليوم الذي لاتكون فيه المعارضة مقبولة ٠٠٠ الخ)

حكمت المحكمة حضورياً برفض هذا الاستئناف شكلاً لتقديمه قبل مضي مدة المعارضة وألزمته المتهم بالمصاريف وان لم يدفع يحبس عن كل ثلاثين قرشاً أربعاً وعشرين ساعة

ضد

الست خديجة بنت علي زيد الواردة الجدول
سنة ٩٩ نمرة ١٣٩٨

حيث ان المدعي قال ان المدعى عليها
مدينة له في مبلغ خمسة عشر جنيه افرنكي
بمقتضى كمياله تاريخها ٨ يناير سنة ٩٧ وكانت
حررت له عقداً برهنية منزله الكائن بعرب
اليسار التي تملك نصفه بالميراث عن والدها
ونصفه بطريق المشتري واشترطت في العقد
سداد مبلغ الرهن مدة سنة من ٧ يناير سنة ٩٧
وصرحت له بوضع يده على المنزل والانتفاع
بريعه ولكونها لم تسدد مبلغ الرهن للآن فيطلب
الحكم عليها به مع انصاريف وانعاب المحاماة

وحيث ان وكيل المدعى عليها لم ينكر الدين
ولا الرهن وانما دفع بان المدعى قد استقل
المنزل المرهون الذي أجرته شهرياً ٤٥ قرش
ومن الواجب خصم هذه الغلة من الدين لانها
تزيد عن الفوائد القانونية زيادة فاحشة ولانه لم
يشترط في عقد الرهن انه يستولى على الربيع
بدون مقابل وبفرض اشتراط ذلك فهو انما
يكون عن مدة السنة الاولى فقط المضروبة
أجلاً للسداد كما هو معترف بذلك أيضاً المدعي
في صحيفة دعواه « وأنه يخصم ما هو زائد » من
الربيع الذي استغله المدعي من أصل الدين
يكون للمدعى عليها طرفه ٢٦ قرش ونصف
طلب الحكم به عليه مع التزامه بتسليم المنزل
المرتهن وحفظ الحق للمدعى عليها فيما يستجد
من الربيع من ابتداء ٧ يناير سنة ٩٠٠ لفاية
يوم التسليم

وحيث ان الدين المرهون من أجله المنزل
مضروب لسداده مدة سنة من ٧ يناير سنة ٩٧
لفاية ٧ يناير سنة ٩٨ وقد أباحت المدعى عليها
للمدعي في عقد الرهن حق الانتفاع بربيع المنزل
في أصل الرهن المسمى من سكنه واسكانه
بمعرفة كيف أراد

وحيث ان القانون وان منع الاتفاق على
فوائد أزيد من تسعة في المائة سنوياً ولكنه لم

أجل ما أرتكبه من التزوير فلا محبل لتوقيع
عقوبة خصوصية عليه بسبب النصب
فهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ١٨٩ و ١٩٠
و ١٩٢ عقوبات ونصوصها وبعد رؤية المادة
١٧٧ جنابات والمادتين ٢٠ و ٤٩ عقوبات
حكمت المحكمة حضورياً باعتبار الحادثة
جناية وبسجن المتهم ثلاث سنوات يخضم له
حبسه وبالزامه بالمصاريف طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

١٠٥

السيدة جزئي مدني ١١ نوفمبر سنة ٩٠٠
محمود أفندي مصطفى الاسنوي - ضد - الست
خديجة بنت علي زيد

الانتفاع بالرهن

ان القانون وان منع الاتفاق على فوائد
أزيد من تسعة في المائة سنوياً ولكنه لم يحظر
اصلاً على مالك العين أن يجعل منفعتها لشخص
آخر حتى ولو بدون مقابل فان ذلك ينافي
بما منحه اياه من حرية التصرف فيما يملكه فبالاخرى
اذا كان هناك مقابل وهو انتفاع المالك بما يقترضه
من النقود وليس في هذا التعاقداً ما يخل بالأداب
او النظام العمومي ولا عقوبة عليه في القانون
فهو جائز خصوصاً وان الشريعة الفراء التي
حرمت الربا قاطبة قد أباحت للمرتهن الانتفاع
بالرهن باذن الراهن

فاذا أباح الراهن للمرتهن الانتفاع بالرهن
فلا يعود له حق عند سداد الدين أن يقدر ربيع
المرهون ويطلب خصم ما زاد منه عن معدل
الفائدة القانونية من أصل الدين

محكمة السيد الجزئي بمجلسها المدنية
والتجارية المنعقدة علناً في يوم ١٢ فبراير
سنة ٩٠٠

تحت رئاسة حضرة أمين أفندي علي القاضي
وحضور سيد أفندي حمدي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية محمود أفندي مصطفى الاسنوي

حصل البحث والتحري بمعرفة اصحاب الوابور
عن صحة البوليسه ولما شرع المتهم بذلك فر هارباً
الى ان صار ضبطه بالكيفية الموضحة في أوراق
القضية

وحيث انه لما ضبط هذا المتهم قد استعرف
عليه محمد أفندي مصطفى والحواجه يعقوب جوهر
اصحاب وابور الخليج بدمهور و ابراهيم رصد
وابراهيم حجازي ومنصور منصور من مستخدمي
الوابور المذكور

وحيث أن محمد أفندي مصطفى وجميع من
سئلوا في هذه القضية كانوا اعطوا اوصاف هذا
المتهم في شهر فبراير سنة ٩٩ وقد وجدت مطابقة
لاوصافه عند ضبطه بعد مضي السنة تقريباً
وحيث انه ثبت من تقرير أهل الخبرة
ان الكتابة الموحوة بالبوستة هي بخط المتهم
وحيث أنه ثبت من شهادة حكيم مصلحة
السكة الحديد الذي استحضرت امامها هذه
المحكمة ان المترض الذي ادعاه هذا المتهم وقت
حصول هذه الواقعة لا يتمتع عن المثبي والتوجه
الى أي جهة يريد التوجه اليها

وحيث ان بوليسه السكة الحديد هي من
اوراق الحكومة الرسمية الموقع عليها باحتم
مصلحة السكة الحديد ووجودها بهذه الصفة
بيد أي شخص يجعل لها قيمة يمكن الاحتجاج
نما اشتملت عليه على مصلحة السكة الحديد
وحيث أن مازعمه محكمة اول درجة من ان
مصلحة السكة الحديد هي مصلحة خصوصية
مثل غيرها من شركات النقل البرية والبحرية
الموجودة في هذه البلاد لا صحة له مطلقاً لان
السكك الحديدية المصرية اعدا السكك الحديدية الزراعية
التابعة لبعض الشركات مملوكة للحكومة المصرية
ولهذه الصفة تعتبر مصلحة السكة الحديد مصلحة
عمومية أميرية

وحيث انه بناء على ما ذكر يجب تطبيق
ما توقع من المتهم من التزوير على المواد ١٨٩
و ١٩٠ و ١٩٢ عقوبات وذلك تعديلاً للحكم
المستأنف

وحيث أن فعل النصب المسند للمتهم من

يخطر أصلاً على مالك العين ان يجعل منفعتها لشخص آخر حتى ولو بدون مقابل فان ذلك يتنافى ما منحه إياه من حرية التصرف فيما يملكه فبالإحرى اذا كان هناك مقابل وهو انتفاع المالك بما يقترضه من النقود وليس في هذا التعاقداً ما يخل بالآداب أو النظام العمومي ولا عقوبة عليه في القانون فهو جائز خصوصاً وان السريعة الفراء التي حرمت الربا قاطبة قد ابحاث للمرتبهين الانتفاع بالرهن باذن الراهن بدون أن يفظ شيء من العين مادة (٢٥٠ من المجلة (و ٨٩١ من مرشد الجيران

وحيث أن ربيع العقار محل للتغيير بحسب الاحوال والازمنة وعرضه لاخلو والسكن ونحو ذلك مما يؤثر على زيادة الربح وقلته وليس الامر كذلك بالنسبة للفوائد اذ هي معلومة حتماً وقت التعاقد فالفرق بينهما واضح وتحريم الثاني لا يستلزم تحريم الاول ولا يتناقض اباحته ولو اردا الشارع تحريم الاتفاق على الانتفاع بالعين المرهونة كما حرم الاتفاق على الفوائد الزائدة لنص على ذلك بعبارة صريحة كما فعل في المادة ١٢٥ مدني

وحيث أن المدعي عليها قد ابحاث للمدعي في عقد الرهن الانتفاع بالمنزل المرهون فلا وجه لمدو لها عن هذا الارتباط القانوني ونقض ماتم من جهتها وطالبها خصم الربع من أصل الدين وحيث ان اباحة الانتفاع ليست مطلقة بل مقيدة بالاجل المضروب لسداد الدين وهو مدة السنة التي آخرها ٧ يناير سنة ٩٨ وبناء عليه فالمدة التالية لذلك التاريخ يجب خصم ربيعها من أصل الدين وما جاء في العقد من انه لو حصل تأخير فله الحق في دوام وضع يده على المنزل والتصرف فيه بكل انواع التصرفات الشرعية لا يتضمن التصريح بالانتفاع بل باستمرار وضع يده وهو أمر مخالف للانتفاع بدون مقابل وأما عبارة منع التصرف فهي من الشرائط اللاغية اذ ان حق الرهن لا يترتب عليه حق التصرف للمرتبهين بكل انواع التصرفات فبناء عليه

حكمت المحكمة حضورياً بالزام المدعي عليها بان تدفع للمدعي ما يتبقى من مبلغ الدين البالغ قدره ١٤٦٢ قرش و ٢٠ فضه الف وأربعمائة اثنين وستين قرش وعشرين فضه صاغ بماء خصم ما استغله من ربيع المنزل المرتبه من ابتداء ٨ يناير سنة ٩٨ لحد يوم تسليمه للمدعي عليها وألزمت الطرفين بالمصاريف مناصفة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات

(الحقوق) هذا الحكم تأيد من محكمة مصر الاهلية بهيئة استئنافية في ١١ نوفمبر سنة ٩٠٠ تحت رئاسة سعادة احمد فتحي بك زغلول وبحضور حضرات اسكندر بك عمون ومحمد بك توفيق القاضين ومقرس افندي فهمي كاتب الجلسة

اعلانات

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف
تشره اولى عن مبيع عقار
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعى عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمزاد العمومي وفاء لتسداد دين الطالب وقدره ١٧٣١ قرش صاغ قيمة الباقي من المحكوم به أصلاً والمصاريف المستحقة والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ٩٠٠ نمرة ٦٢٤

وهذا البيع بناء على طلب فانوس افندي يوسف من ذوي الاملاك ومقيم ببني سويف المقيده بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٢٦٦٦

ضد

غالي افندي يوسف المزارع ومقيم بنزلة حنا افندي تادرس بارض اهوه

بيان العقار

٦٥ ذراع نصف منزل على الشيوع في منزل يبلغ مسطحه ١٣٠ ذراع كأن ببندر بني سويف بدرب الحمام القديم بحارة محمد الصعيد محدود من قبلي يعقوب حنا واخوته ومن بحري الحرمة جيله بنت خلفه واخنها وغربي الست ستوت بنت ابراهيم والشرقي الدرب وفيه الباب

وأن حكم نزع الملكية مبين به ان يبيع العقار المذكور يكون قسماً واحداً كشرط البيع والتمن الموضحين باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب عليهم وقباً يريد

وان التمن الاساسي الذي تبني عليه المزايده هو مبلغ ٣٥٧٥ قرش صاغ بناء عليه

نعلم انه سيبيع في مبيع العقار المذكور يوم الاحد الموافق ٩ ديسمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات البكائه بسراي المحكمة ببني سويف

فعل من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايده في العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة في يوم ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ١٩ رجب سنة ١٢١٨

باشم حضر محكمة

بني سويف الاهلية

احمد شكري

اعلان

انه في يوم الثلاث الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق ميره منوفيه

سيصير الشروع في مبيع بقره صفه بقره خياره سن ٦ سنوات تقريباً ملك ابراهيم السعدني من ميره المذكورة فذاً لامر المصاريف الصادر من محكمة شين الكوم الجزئية بتاريخ ٢٣ ستمبر سنة ٩٠٠

وهذا البيع بناء على طلب محمد غريب عيسى من بنها

وتباع على قسمين وان يكون الثمن الاساسي
الاساسي الذي تبني عليه الزيادة ١٠٠٠ قرش
عمله صاغ ثمن العقار بما فيه النخلة
وشروط البيع واضحة بهريضة نزع الملكية
الموجودة بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد
الاطلاع عليها
فعل من يرغب الشراء ان يحضر في الرمان
والمكان المذكورين
تحريراً في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٠
كاتب المحكمة
محمد عبد الله

اعلان

من محكمة السيد زيب الجزئية
انه في يوم الثلاث ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بدرب القصاره بالمحجر
قسم الخليفه
سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزه
بالمزاد العمومي مثل موبليات ودواليب وكرويت
خشب وكراشي وخلافه من متعلقات المنازل تعلق
الحرمة زينب بنت سعيد اغا متوقفة خليل بك
خلوصي زوجة يونس حسين القتال بالدفرخان
المصرية الساكنه بدرب القصاره بالمحجر قسم
الخليفه السابق توقيع الحجز التنفيذي عليها بتاريخ
١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ بمعرفة محمود اقندي موسى
المحضر بهذه المحكمة

بناء على طلب محمد علي السقا المقيم بالمحجر
ومأخذ له محلاً مختاراً مكتب مصطفى اقندي
فهني المحامي بمصر تنفيذاً للحكم الصادر له من
هذه المحكمة بتاريخ أول أكتوبر سنة تسعمائة
المعلن له بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة تسعمائة وفاء
لمبلغ ٧٥٤ قرش صاع وعشرين فضه
فعل من يرغب المشتري ان يدفع الثمن ومن
يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق
في ١٠ نوفمبر سنة ٣٠٠

نائب الباشمحضر
محكمة السيد
امضا

اعلان

محكمة سوهاج الجزئية

نشره اولي

انه في يوم الخميس ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بقاعة المزايدات
بسرائي المحكمة بسوهاج
بناء على طلب عمر مصطفى حمدون التاجي
من سوهاج وبناء على حكم نزع الملكية الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٠
ومسجل بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في
في ٢٩ منه نمرة ١١٠٦

سيصير الشروع في بيع الاطيان والعقارات
الآتي بيانها السككنة بناحية المزالوه ملك احمد
علي حماده المزارع منها وفاء الى مائتين وخمسين
رطلا سمناً والمصاريف المقدرة بمائتة مليم
خلاف المستجد بعدها وهي
س ط اذرع نخيل

بقالة هيشه الشهبه بما فيها
ساقيه كاملة الآلة حدها
البحري والشرقي ورثه عبد
القادر عبد العال والقبلي
مصطفى عبدالقادر والغربي
فرغلي عبد القادر

٢١ ١٢
٤٠٠
مزل مقاسه ٣٠٠ ذراع
حده البحري شارع
عمومي والقبلي ابراهيم
محمد وطريق فيها الباب
تفتح والشرقي المذكور
والغربي محمد علي حسن
شيوغا في منزل يبلغ مقاسه
١٢٠ ذراع تقريباً وبه
ثلاث نخلات حده البحري
خليفه فيظ الله وطريق
فيها الباب يفتح والقبلي
ورثه محمد بعيره والشرقي
عمران حسن والغربي
محمد علي

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
اليوم والساعة والمحل المذكورين أعلاه ومن
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن
ومن يتأخر يعاد البيع ثانياً على ذمته ويلزم
بفرق الثمن
تحريراً بسراي المحكمة بينها في ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٠٠

نائب باشمضر محكمة بها

امضا

محكمة طهطا الجزئية

اعلان بيع

نشره اولي

انه في يوم الاثنين ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠
الموافق ١٨ شبان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي
صباحاً

سيباع بطريق المزاد العمومي منزل كان
بناحية كوم اشفاو ملك حسن عثمان من الناحية
يبلغ مقاسه مائة وعشرون ذراعاً حده البحري
اسماعيل عبد الدايم والقبلي الشارع والغربي
عبد الرحمن عبد الله والشرقي احمد عثمان
وذلك بناء على طلب سلمان ابو زيد من الناحية
وفاء لمبلغ ٢٤٢ قرش صاغ وما ينشأ عنها من
المصاريف

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة في ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ ومسجل
بهم كتاب محكمة اسبوط في ٧ منه نمرة ٥٥٤
وان يكون بيع المنزل المذكور قسماً واحداً
بالشروط الواضحة بحكم نزع الملكية المودوعة
مع باقي اوراق القضية نمرة ٤٦٨ سنة ١٩٠٠ بقلم
كتاب المحكمة لاطلاع من يريد وفتح مزاده
على ٢٧٦ قرش صاغ

فعل من يرغب الشراء ان يحضر في اليوم
والمحل والساعة والمحل المذكورين من اجل
ما ذكر

تحريراً بطهطا في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٠ و١٩٠١
رجب سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة

محمد ابراهيم

﴿ الحقوق ﴾

محكمة صدقا الجزية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٩٨٢ سنة ٩٠٠

انه في يوم الاثنين ١٧ دسمبر سنة ٩٠٠ و

٢٥ شعبان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحا

سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي

بأنها ملك وني ونظيف ولدي مرجان من ناحية

الشامية وفاء لسداد الدين المطلوب منها البالغ

قدره ٥٥٤٨ قرش صاغ بخلاف ما استجد

ويستجد من المصاريف

وهذا البيع ياء على طاب حنا أفندي جرجس

عمدة الشامية وبناء على حكم نزع الملكية الصادر

من هذه المحكمة في يوم أول ستمبر سنة تسعمائة

المسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في يوم

٢ ستمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٨٩٩

وبان العقارات كالاتي وهي كاتبة بناحية

الساحل بمركز البرادي بمديرية أسبوط

س ط

٨ ٧ أطيان بقبالة سجلة العموة القبلي نظيف

مرجان والبحري ورثة بشاي بنحيت

والشرقي والغربي طريق

٦ ٣ قبالة مرجع الدرغامي البحري باقي الغيط

والقبلي حنا قام والشرقي والغربي طريق

٥ ٤ قبالة حذب العشاري الحد الغربي باقي

الغيط والشرقي حزام عامر والبحري

والقبلي طريق

١٤ بقبالة نقود والحرجه البحري وني مرجان

والقبلي حنا جرجس والشرقي والغربي

طريق

٧ مكلف باسم وني مرجان خاصة بقبالة

سجلة العموة بزم نام ناحية الساحل البحري

نظيف والقبلي حنا جرجس والشرقي

والغربي طريق

س ط

٢ ٥

والبيع يكون قسما واحداً وفتح المزايده

عن كل فدان مبلغ الف قرش صاغ وشروط

البيع واضحه بعريضة نزع الملكية والحكم

المودعين بقلم كتاب محكمة صدقا لاطلاع من

يرغب الاطلاع عليها

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم

والساعة والمحل المحددين بمآله

تحريراً في ١٢ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ١٩ رجب

سنة ١٣١٨

كاتب أول محكمة صدقا

ختم

اعلان

من محكمة السيد زينب

انه في يوم الاربع ١٢ دسمبر سنة ٩٠٠

الساعة ٩٠ افرنكي صباحاً بسوق طنان قايوبيه

سيصير مبيع حماره عسلي سن ٣ سنين

وزراعة فدان ادره شامي تعلق ميسي ابو حشيش

من هذا السد سبع مركز ومديرية القليوبيه

المحجوزين تنفيذاً بتاريخ يوم الاثنين ١٢ نوفمبر

سنة ٩٠٠ بمعرفة حصرة محمد افندي المحضر

بمحكمة بنا الجزيرة

بناء على طلب علي عليوه التجار من

سكان طيلون قسم السيد زينب بمصر تنفيذاً

لاحكم الصادر من محكمة السيد زينب الجزية

الاهلية بتاريخ يوم الاثنين اول اكتوبر سنة ٩٠٠

ومطمول بصفة التنفيذ وفاء لمبلغ ٤٣٢ قرش

صاغ بخلاف رسم هذا

فن يكن له رغبة للمشتري ويرمي عليه

آخر عطا يدفع لفن قوراً وان تأخر يعاد

المزاد على ذمته ويلزم بالفرق وان زاد يضاف

الزيادة على اصل

تحريراً

نائب بان محضر

محكمة السيد

امضا

اعلان

محكمة بنا الجزيرة الاهلية

عن مبيع مواشي محجوز عليها

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الخميس

الموافق ١٣ دسمبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي

صباحاً بناحية طوخ قايوبيه سيدنا بالمرزاد العمومي

حماره سودا سن ٣ تقريباً ملك عبد السميع

سلوم المقيم بعزيبه بناحية الساحة قايوبيه السابق

توقيع الحجز التحفظي عاها بتاريخ ٢٦ مايو

سنة ٩٠٠ وكتب ذلك الحجز بحكم صدر من

محكمة بنا الجزيرة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ٩٠٠

وفاء لمبلغ ١٥٩ قرش صاغ بخلاف ما يستجد

وهذا البيع بناء على طاب فرج افندي

يوسف زرار الكاتب من سندفهور ومتخذ بيندر

بها مكتب حضره ابراهيم افندي الزرقاني الحامي

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم

والساعة والمحل الموقنين أعلاه ومن يرسي

عليه المزاد يدفع الفين فوراً وان تأخر يعاد البيع

البيع على ذمته ويلزم بفرق الفين

نائب ياشمحضر

محكمة بها

حسن احمد

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحزطبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية

التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر

سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات

الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت

المال وترتيب المجالس الحسينية وقرارات نظارة

الحقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزية

ولاائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولاائحة الاجراءات

الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص

تجملات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولاائحة

أاديب القضاة الشرعيين ولاائحة الرسوم القضائية

للمحاكم الاهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع

على ذات قطع القوانين الاهلية ليكن ضمه اليها

وقد جعل فهرست محتوياته يستدل منه بكل

سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة

قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية

بمصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)